رقم الوثيقة: ASA 37/3449/2016

25 فبراير/شباط 2016

سري لنكا: الحفاظ على الزخم الحالي، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان

البيان المكتوب الذي قدمته منظمة العفو الدولية إلى الدورة الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم في الأمم المتحدة (29 فبراير /شباط– 24 مارس /آذار 2016)

في تشرين الأول/أكتوبر عام 2015، تعهدت حكومة سري لنكا بالتزامات تاريخية أمام شعب سري لنكا، وأمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بأن "تنتهج نهجاً شاملاً حيال التعامل مع الماضي، يتضمن مجموعة مُتكاملة من التدابير القضائية وغير القضائية" بهدف كشف الحقيقة، وتحقيق العدالة، وجبر الضرر، وضمان عدم التكرار الانتهاكات. وتلك الركائز الأربع ضرورية لوضع حد للإفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات.

ويمتد الإرث المُتعلق بالإفلات من العقاب في سري لنكا إلى عقود خلت. ولم يتم حتى الآن إجراء تحقيقات فعلية بشأن مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، والتجاوزات التي ارتكبتها كافة الأطراف أثناء، وبعد انتهاء الصراع، ولا يزال التعذيب مستمراً للمُحتجزين لدى الشرطة.

وقد كان قرار سري لنكا بالمشاركة في تقديم قرار مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رقم (1/30) الصادر في أكتوبر /تشرين الأول الماضي، والذي يهدف إلى تعزيز المُصالحة والمُساءلة وحقوق الإنسان في سري لنكا، بمثابة فرصة هامة لوضع حد لذلك الظلم، ومُعالجة الضرر الناجم. ويتضمن القرار قطع التعهدات اللازمة أمام المجلس بتنفيذ الإصلاحات الوطنية، وإنشاء آليات جديدة. وعلاوة على ذلك، يحُث القرار على تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في التقرير الصادر إثر التحقيق الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء محكمة مُختلطة خاصة تضم القُضاة الدوليين والمُحامين والمدّعين العامين والمُحققين.

وقد رحبت منظمة العفو الدولية بإبداء سري لنكا استعدادها لاتخاذ خطوات هامة نحو الوفاء بالتزاماتها وضمان حقوق الضحايا. وحينما قامت المنظمة بزيارة سري لنكا في ديسمبر /كانون الأول 2015، وجدت أن هناك تقدماً قد أُحرز نحو التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من "الاختفاء القسري، وإنشاء مكتب وطني يكون معنياً بالأشخاص المفقودين، ووضع استراتيجية للتشاور مع الضحايا والجماعات المُتضررة، والتشاور مع المجتمع السري لنكي، بشأن "آليات المُصالحة". وقد وجهت أيضا الحكومة دعوةً مفتوحة إلى جميع المعنيين بالإجراءات الخاصة التابعين للأمم المتحدة، ووجهت أيضاً دعوات بعينها إلى المُقررين الخاصين المعنيين باستقلال القُضاة والمُحامين، والمعنيين بالتعذيب، والمعنيين بتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير، والمعنيين بالأقليات، لزيارة سري لنكا في عام 2016. ومع ذلك، فإننا نُلاحظ أن الجهود الرامية إلى تنفيذ تلك الالتزامات كان يشوبها البطء، وقد حُجبت عن بؤرة الاهتمام بتأثير الجهود المتزامنة معها، والتي تُبذل من أجل تحقيق الإصلاح الدستوري.

وفي هذا الصدد، فإن منظمة العفو الدولية تحُث حكومة سري لنكا على اتخاذ اللازم لضمان وجود قوة دفع قوية نحو ترسيخ أُسس ثقافة احترام حقوق الإنسان وحمايتها داخل البلاد، وذلك من خلال بدء مشاورات حقيقية مع المجتمع المدني، ومع الضحايا وأفراد أُسرهم، الذين انتظروا طويلاً من أجل كشف الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر.

التشاور

مازال التشاور الشعبي يسير بمُعدل بطيء حتى الآن فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الآليات الوطنية، ومازالت الأمور بالنسبة للعديد من الضحايا وأُسرهم غير واضحة، بشأن كيفية عرض وجهات نظرهم. وبالوضع في الحسبان التأخيرات التي حدثت حتى الآن، فإنه ينبغي وضع إطار زمني واقعي لبدء التشاور بمشاركة شعبية كاملة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي إجراء مشاورات شاملة مع كافة الجماعات المُتضررة، والتي ينبغي أن تكون مُستقلة وشفافة. ويجب أن تُغطي تلك العملية كافة جوانب الركائز الأربع للعدالة الانتقالية، والأهم من ذلك، هو ضرورة اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان المُشاركة الفعالة للمرأة من جميع الطوائف. ولا يجب أن تُستخدم تلك العملية للترويج لنماذج أو استراتيجيات مُحددة مسبقاً، كما يجب استكمال تلك العملية قبل وضع وتنفيذ الآليات المُقترحة.

وفيما يتعلق بتلك المُشاورات الجارية، فإننا نحن منظمة العفو الدولية، تأسيساً على ما لدينا من تاريخ طويل من العمل لمُكافحة الإفلات من العقاب، نود المُشاركة بالمُلاحظات العامة التالية، بشأن ترسيخ وتحقيق كل ركيزة من ركائز العدالة الانتقالية الأربع:

العدالة

إن إقرار آلية لتحقيق العدالة سيكون أساسياً لمصداقيتها وفعاليتها. وعند تصميم النموذج الخاص بتلك الآلية وتكوينها، ونطاقها، والإطار الزمني لها، ينبغي على سري لنكا أن تطمح وتسعى إلى تحقيق العدالة لأكبر عدد من الضحايا والجماعات المُتضررة قدر الإمكان. ونحن من جانبنا نؤيد اقتراح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإنشاء محكمة مُختلطة خاصة، ولكننا نرى ألا يقتصر دور المحكمة على التحقيق في عدد قليل من الحالات، بل يجب أن تُشكِل المحكمة جزءًا من مُبادرة أوسع نطاقاً لتعزيز النظام الوطني للعدالة، كي يتسنى للمحاكم الوطنية في نهاية المطاف مُقاضاة حالات أخرى والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل على نحو فعال.

إن استمرار الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان عبرَ عقودٍ من الزمان، يستوجب ألا يُقتصر التحقيق تعسفاً على فترة زمنية مُحددة، تجنباً لاستبعاد بعض الضحايا ظلماً.

وستكون مُشاركة القُضاة الدوليين والمُدعين العامين ومُحامي الدفاع، وخُبراء الطب الشرعي وخُبراء حماية الضحايا والشهود، ذات أهمية قصوى للحفاظ على مصداقية واستقلالية وفعالية العملية، علاوة أن الحماية الفعلية للشهود هو أمر هام أيضا، ويجب أن تكون المحكمة مُستقلة عن أي جهات أمنية أو جهات إنفاذ القانون، التي يُشتبه في تورطها في انتهاكات لحقوق الإنسان.

ولا تزال القوانين الحالية في سري لنكا غير كافية لمُلاحقة مُرتكبي الجرائم بموجب القانون الدولي على نحوٍ فعال، فهناك حاجة إلى الإصلاح، كما أن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب (بما في ذلك جرائم الحرب بموجب القانون الدولي العرفي)، والتعذيب، والاختفاء القسري، والإعدام،

لابد من تجريمها في القانون السري لنكي بأثر رجعي كجرائم ارتُكبت في الماضي، وذلك وفقاً لمُقتضيات المادة 15 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وينبغي أيضاً اعتماد مبادئ المسؤولية الجنائية، بما في ذلك مسؤولية القيادة والأوامر العليا، وحظر التقادم والحصانات والعفو عن الجرائم، وذلك بموجب القانون الدولي.

ويجب وضع برنامج توعية شامل لإطلاع الشعب بأثره على الجهود المبذولة في مجال العدالة خلال كافة مراحل العملية، من أجل بناء الثقة وتصحيح أي معلومات خاطئة، كما ينبغي النظر في بث المُحاكمات عبرَ الإذاعة أو الإنترنت، وينبغي أن تكون إجراءات المُحاكمة مفتوحة للْمراقبين المُستقلين.

الحقيقة

لابد من إنشاء مكتب مُستقل يكون معنياً بالأشخاص المفقودين، كما ينبغي تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، لتضطلع بمُهمة توثيق وتوضيح الحقائق قدر الإمكان، بشأن الانتهاكات والتجاوزات المُتعلقة بحقوق الإنسان التي ارتُكِبت في الماضي من جانب كافة الأطراف أثناء، وبعد الصراع. وينبغي أن تُقدِم تلك اللجنة المعلومات التي تجمعها إلى الجهات المعنية بالتحقيقات، واتخاذ الإجراءات الجنائية والمدنية اللازمة. وينبغي تكليف اللجنة بإصدار توصيات بتعويض كامل للضحايا وأقاربهم. ويجب أن تكون اللجنة مُستقلة ومُحايدة ومُكونة من المفوضين الأكفاء من ذوي الخبرة. وتشمل الانتهاكات والتجاوزات المُتعلقة بحقوق الإنسان العنف الجنسي، والعنف ضد الأطفال. ويجب أن تُمنح اللجنة الصلاحية والسلطة لجمع كافة المعلومات التي ترى أنها ذات صلة بمهمتها. ولا يجب أن تُمنح اللجنة سلطة منح العفو عن الجرائم، وذلك بموجب القانون الدولي. ويجب أيضا أن تكون اللجنة قادرة على تقديم الحماية الفعلية للضحايا والشهود. وينبغي أن يكون عمل اللجنة في كافة جوانبه علنياً، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى تعريض الشهود لأية مخاطر.

جبر الضرر

ينبغي منح التعويض الكامل للضحايا، لمُعالجة الضرر الذي أصابهم، ومساعدتهم على إعادة بناء حياتهم. وينبغي إنشاء برنامج لجبر الضرر، بهدف توفير التدابير الشاملة اللازمة لتشمل إعادة الأمور إلى نصابها، والتعويض، ورد الاعتبار، والترضية، فضلاً عن اتخاذ تدابير أخرى تهدف إلى منع تكرار الانتهاكات التي أُرتكبت في الماضي (انظر أدناه)، وتحسين الأحوال المعيشية للفئات المُهمشة، بما في ذلك النساء. وفي حال إعداد برنامج لجبر الضرر كجزء من مهمة لجنة تقصي الحقائق؛ فينبغي أن تكون هناك تدابير مُحددة للتعويض المؤقت، لتلبية الاحتياجات الفورية للضحايا الذين بحاجة إلى الإغاثة العاجلة.

عدم التكرار

تحقيق العدالة، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر، يمكن أن تكون آليات هامة لضمان عدم تكرار الانتهاكات والتجاوزات المُتعلقة بحقوق الإنسان التي ارتُكِبت في الماضي.

وبالإضافة على ذلك، ينبغي على حكومة سري لنكا اتخاذ الخطوات التالية:

- القيام بإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك اتخاذ تدابير لضمان احترام هيئات إنفاذ القانون والمؤسسة العسكرية لحقوق الإنسان.
- إنشاء نظام فحص للسجلات الشخصية لمسؤولي الأمن ومسؤولي هيئات إنفاذ القانون، لفصل أو إيقاف أولئك الأشخاص الذين توجد أدلة إدانة ضدهم بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؛
- مُراجعة وإصلاح القوانين التي أسهمت في وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك قانون منع الإرهاب وقانون الأمن العام؛
- اعتماد مشروع قانون دستوري للحقوق، يُتاح للضحايا بموجبه سُبل انتصاف فعالة.
- اتخاذ تدابير فعالة لمُكافحة التمييز داخل المجتمع السري لنكي؛
- ضمان الحد الأدنى من المستويات الأساسية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في الغذاء والمياه، والمرافق الصحية، والرعاية الصحية، والإسكان، لجميع أفراد الشعب، والسعي، عند الضرورة، لطلب مساعدة وتعاون دوليين لتنفيذ ذلك؛
- إجراء تحقيقات بشأن الهجمات ضد الصحفيين والمُدافعين عن حقوق الإنسان، وأعضاء الأقليات الدينية والمجتمع المدني، وضمان تقديم مرتكبيها إلى العدالة؛
- التصديق على المُعاهدات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها، والتي تهدف إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان، وضمان عدم الإفلات من العقاب؛
- الحرص على تقديم المُساعدة والتعاون على أكمل وجه فيما يتعلق بكافة الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة ذات الصلة.

وينبغي على منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء دعم تلك العملية الحيوية عن طريق:

- تشجيع السلطات السري لنكية على تأكيد التزاماتها الوطنية والدولية بشأن حقوق الإنسان والوفاء بها، والتي تعهدت السلطات السري لنكية بها في عام 2015، وضمان قيام مجلس حقوق الإنسان برصد التقدم المُحرز، والإصرار على تنفيذه.
- تقديم المُساعدة التقنية والدعم المالي نحو الإعداد لعملية تشاور حقيقية فعالة وتنفيذها؛ ووضع آليات لتحقيق العدالة وكشف الحقيقة وجبر الضرر، والتي ينبغي أن تفي بالمعايير الدولية؛ بالإضافة إلى إجراء الإصلاح القانوني، واتخاذ أي خطوات أخرى من شأنها ضمان عدم تكرار الانتهاكات والتجاوزات.
- ضمان أن كافة المُساعدات المُقدمة تؤكد على الأهمية المحورية للضحايا وحالاتهم الخاصة، وانعكاس ذلك في كيفية إعداد وتنفيذ آليات كشف الحقيقة، وتحقيق العدالة، وجبر الضرر، وعدم تكرار الانتهاكات.
- مساعدة سري لنكا، وتشجيع جهود الدعم الدولية الأخرى، من أجل ضمان حماية الشهود بصورة متوافقة مع المعايير الدولية، مع التأكيد على استقلاليتها.
- إبرام اتفاقيات مع سري لنكا بشأن انتقال الضحايا والشهود الذين يواجهون خطر جسيم جراء مُشاركتهم في وضع آليات تحقيق العدالة أو كشف الحقيقة أو جبر الضرر، إلى بلدان آمنة.
- مساعدة سري لنكا في وضع برنامج فحص صارم، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، لهيئات إنفاذ القانون والمؤسسة العسكرية، وذلك لأغراض الاستخدام الداخلي، والإصرار على فحص السجلات

الشخصية لجميع السري لنكيين الذين شاركوا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أو التدريب أو تبادل البرامج التابعين لها.

- التعاون مع سري لنكا وتبادل المُساعدة القانونية معها، أو إنشاء محاكم مُختلطة، بهدف محُاكمة الأشخاص المُشتبه في ارتكابهم جرائم بموجب القانون الدولي، أو غيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، على أن يخضع ذلك لضمانات تحول دون فرض عقوبة الإعدام.
- السعي نحو إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سري لنكا.